مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 131 (من 22 إلى 29 أغسطس/آب 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

الاقتصاد الأفغاني.. الحال والمستقبل

- نمو الاقتصاد الأفغاني 4
- الميزانية 5
- التجارة 6
- سعر العملية الأفغانية 7
- البطالة 8

عمليات "الماس" شمالي أفغانستان

- صناعة المليشيا والتجارب الماضية 10
- ضحايا عمليات "الماس" 10
- النزاعات القومية 11
- ذريعة تواجد الباكستانيين 11
- نتائج عمليات الماس 12
- الدستور الأفغاني وعمليات دوستم 13

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية مناقشة وضع الاقتصاد الأفغاني، وأثر الوضع الأمني والحرب عليه. كما ونناقش منحنيات الوضع الاقتصادي في السنوات الماضية مع تراجعه الأخير.

لقد تأثر الاقتصاد الأفغاني بالانتخابات الرئاسية الماضية، وبتأخر تشكيل الحكومة، وبالخلافات الموجودة بين الزعماء، ويتدهور يوميا. فتأخر النمو، وتقلّصت الميزانية، وانتشرت البطالة، وقل الاستثمار، وتراجعت العملة الأفغانية. في ظل ذلك نناقش الوضع الحالي لاقتصاد أفغانستان ومستقبله.

من جهة أخرى ومنذ شهر تولى الجنرال دوستم النائب الأول للرئيس الأفغاني زعامة عمليات عكسرية شمالي أفغانستان، وبعد بدء العمليات انتشرت تقارير أفادت بمشاركة مليشيا موالية لدوستم فيها، وبتعرض هذه المليشيا لسكان المناطق. نناقش في هذا العدد ما سلف اختصاره في الأعلى، وإليكم التفاصيل:

الاقتصاد الأفغاني.. الحال والمستقبل

بناءً على الإحصاءات كان الاقتصاد الأفغاني سائرا في خط صعودي منذ 2003م، وإلى 2009. ولكن عندما اشتدت الحرب في البلد، تدهور الوضع الأمني، وسادت حالة من التوتر السياسي، ومع إعلان القوات الأجنبية انسحابها، قلّ الاستثمار، وبدأ اقتصاد البلد يتدهور في 2013م، و2014م.

في 2014م، وإثر خلافات سياسية وتشكيل "حكومة الوحدة الوطنية"، بعد تأجيل كبير، وبعد تأخير في إكمال الحقب الوزارية، والتدهور الأمني، وانتقال الحرب إلى شمال البلد، وسقوط المديريات واحدة تلو الأخرى، كل ذلك أثّر سلبا على اقتصاد البلد في 2015م، وللمستقبل.

أفغانستان تولجه حاليا، توترا سياسيا وأمنيا، وتولجه وضعا اقتصاديا سيئا أيضا. فقد قلّ معدل النمو الاقتصادي، وتزداد البطالة يوميا، وتسود أزمة مالية، واضمحل الاستثمار الذاتي، وتتراجع العملة الأفغانية يوميا أيضا. لو ننظر إلى سير العملة الأفغانية في الأسبوع الماضي (22-29أغسطس)، ندرك أن العملة الأفغانية لم تتراجع طيلة عقد من الزمن، هذا التراجع أمام الدولار.

بالنظر إلى هذه المعطيات، ناقش مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية وضع الاقتصاد الحالي للبلد.

نمو الاقتصاد الأفغاني

منذ 2001، إلى 2012م، كان معدل نمو الاقتصاد الأفغاني 9%. وسجل عام 2009، نقطة أعلى في تلك الفترة، وكان معدل النمو فيه 21%. ولكن بعد 2009م، بدأ النمو بالنقص. وأصبح في 2010، 8,4% وفي 2011 6,1% وفي 2012، 14,4% وفي 2013م، 1,9%، وفي 2014، 2%.[1]

الجدول الأول: نمو الاقتصاد الأفغاني بين 2003م، و2014م.

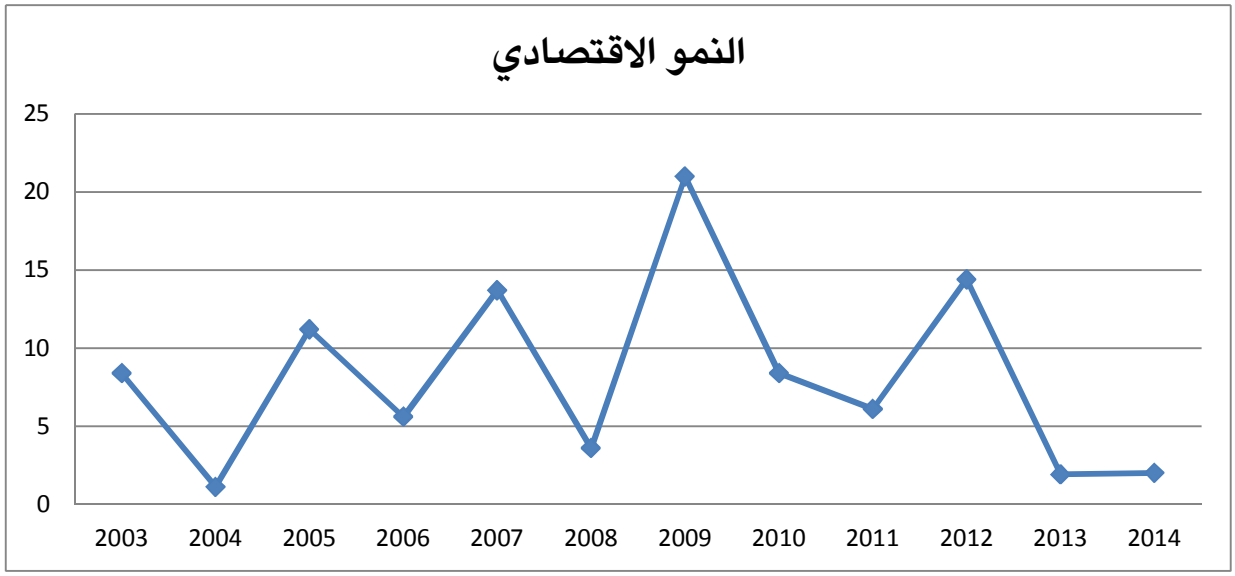

وتكمن عوامل تقلص النمو الاقتصادي للبلد في الآتي:

- إعلان القوات الأمريكية في 2009، انسحابها من أفغانستان، مما أحدث انعدام ثقة في المجال الاستثماري.
- منذ ذلك العام وتواجه أفغانستان حالة تصاعدية من التدهور الأمني والاضطراب.
- في عام 2012، وصل معدل النمو 14,4%، وكان سببه ازدياد في المحاصيل الأفغانية.
- شهد عام 2013م، انعدام ثقة في مجال الأعمال إذ سبب عدم توقيع الاتفاقية الأمنية فيه، خلافات كثيرة مما أثر على وضع البلد، وتقلص معدل النمو. وكان القلق يساور المستثمرين تجاه المستقبل، وأصبح معدل النمو 1,9%.

[1] أرقام البنك العالمي.

- في عام 2014م، كان معدل النمو 2%. وكان سبب نقصه تدهور الأمن، والاضطرابات السياسية، وتأخير تشكيل الحكومة الجديدة بعد إجراء الانتخابات، انسحاب القوات الأجنبية مع تقلص في ميزانيتها.

بناءً على "بنك آسيا للرقي"، سيبقى معدل النمو في الاقتصاد الأفغاني العام الجري 2,5%. هذا إن استقر الأمن، واستقر البلد سياسيا، ولكن الأوضاع الحالية لا تعطي مؤشرا للوصول إلى ذلك المعدل.

الميزانية

بناءً على التقرير الفصلي لوزارة المالية الأفغانية، جمعت الحكومة الأفغانية من دخلها ما يبلغ 52,37 مليار أفغاني، وأكملت 43% من دخلها المقرر. وهو ما ينقص 5% من الدخل المقرر لدى الحكومة، (أي55,35 مليار أفغاني). لو نقارن هذا العدد مع أرقام العام الماضي في ستة شهور (47,4 مليار دولار)، نلاحظ 10% زيادة هذا العام[2].

كانت ميزانية أفغاستان 436,85 مليار أفغاني، منها 283,94 من الميزانية العادية، و152,88 من الميزانية التنموية. وتدعي الحكومة بأن دخلها تكمل 28%من ميزانيتها العادية، وبنت 72% منها على المساعدات الأجنبية. ويكمل الدخل الأفغاني 54% من الميزانية التنموية[3].

وواجهت ميزانية ستة شهور الأولى من العام الجاري نقصا بلغ 384,4%، واشتدت الأزمة منذ 2012. في 2011، و2012، كان دخل أفغانستان الخالص 11,6%، وصل عام 2014، 8,4%. وفي نفس العام بلغ نقص الميزانية 537 مليون دولار. ودعمت الدول الأجنبية 190 مليون دولار، وتم إكماله من جزء آخر من مصارف الحكومة[4].

[2] For further details see the semi-annual performance report 1394 online at:< http://mof.gov.af/Content/files/MoF%20SEMI%20ANNUAL%20PERFORMANCE%20REPORT%201394%20RIMU.pdf>

[3] For further details see the semi-annual performance report 1394 online at: <http://mof.gov.af/Content/files/MoF%20SEMI%20ANNUAL%20PERFORMANCE%20REPORT%201394%20RIMU.pdf>

[4] For further details see William A. Byrd, Afghanistan's continuing fiscal crisis: No end in sight, United States Institute of Peace, Peace Brief 185, May 2015, see it online:< http://www.usip.org/sites/default/files/PB185-Afghanistans-Continuing-Fiscal-Crisis-No-End-In-Sight.pdf>

ويمكن حل هذه الأزمة المالية، بإجراء إصلاحات في إضافة الدخل، وأن يتم الحصول على دعم أجنبي[5]. ويتم عقد مؤتمر الشهر الجاري في كابول من أجل الحصول على الدعم، عقدت لها جلسات عدة في القصر الرئاسي. إلا أن الفساد الإداري يشكل عائقا كبيرا في جلب المساعدات الدولية، لكن فتح ملفات قضائية لستة رؤساء من وزارة إحداث المدن، واسترجاع 50% من أموال "كابل بانك" إليه، إنجاز كبير للحكومة، وسيلعب دورا في جلب المساعدات الأجنبية[6].

التجارة

كان وضع التجارة الأفغانية في الربع الأول من عام 1394 الهجري الشمسي كالتالي:

بلغ حجم التصدير الأفغاني 116,22 مليون دولار، وبلغ حجم الاستيراد 1,91 مليار دولار. وكان أكثر الاستيراد من باكستان، بلغ 471 مليون دولار، ومن إيران بلغ 453 مليون دولار، ومن الصين 253 مليون دولار[7]. وكان الاستيراد يشمل القمح، والزيت النباتي، والنفط، والأسمنت، والأسلاك العمرانية، والأغراض الكهربائية، والسيارات، وضروريات الإعمار.

وكان أكبر حجم التصدير إلى باكستان أيضا، بلغ 50 مليون دولار، تليها الهند ب20 مليون دولار. ويُعتبر سبب ازدياد التصدير الأفغاني إلى باكستان قلة المحاصيل الباكستانية العام الماضي[8].

وازداد التصدير الأفغاني في هذه الفترة 61%، وكان سببه ارتفاع سعر نبت "شيرين بويه" في الأسواق العالمية. ومن أسباب ذلك أيضا الازدياد في المحاصيل الأفغانية، ومن هنا تشكل الفواكه الجافة، و"شيرين بويه"، والخضروات، أكبر جزء من التصدير الأفغاني[9].

---

[5] المرجع السابق.

[6] صحيفة ويسا.

[7] لمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي:
http://cso.gov.af/Content/files/%D8%B1%D8%A8%D8%B9%20%D8%A7%D9%88%D9%84%20%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA%201394.xlsx

[8] لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي:
http://cso.gov.af/Content/files/%D8%B1%D8%A8%D8%B9%20%20%D8%A7%D9%88%D9%84%20%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA1394.xlsx

[9] See online:

بشكل عام بلغ حجم التجارة الأفغانية في الربع الأول من عام 1394 الهجري الشمسي، 2032 مليون دولار، وبلغت الخسارة 1799 مليون دولار.

سعر العملية الأفغانية

في 2002، و2003، بدّلت أفغانستان عملتها، وكان سعر دولار واحد في يناير من 2005، 48 أفغاني، أصبح في 2013، 58,27 أفغاني. بداية عام 2014م، كانت العملة الأفغانية في وضع حسن، وأصبح 56,33، إلا أنها فقدت مكانتها كثيرا لأسباب كثيرة، وفي يناير من 2015، أصبح 60,1 والان في شهر أغسطس بلغ سعر دولار واحد 65,16 أفغاني[10].

وتكمن عوامل تراجع العملة الأفغانية أمام الدولار في الآتي:

- لم تكن العملة الأفغانية قائمة على نفسها، بل ارتفاعها كان اصطناعيا، وكان متكأ على الدولار دوما،
- الوضع الأمني المتدهور والاضطرابات الأمنية،
- نقص طلب العملة الأفغانية في السوق، فقد كان كثير من الأفغان يعملون لدى الأجانب ويحصلون على الدولار ويعرضونه في السوق ليحصلون على العملة الأفغانية، وهي عملية كانت تزيد من ارتفاع سعر العملة الأفغانية، الآن ومع قلة المؤسسات الأجنبية أو مغادرتها قلّص طلب "الأفغاني" في السوق.
- ارتفاع سعر الدولار عالميا، وانخفاض الدعم الأجنبي للبلد هو عامل آخر[11].

---

http://www.pashtovoa.com/content/afghan-exports-increase-127727043/1199996.html

[10] أرقام بنك أفغانستان المركزي: http://dab.gov.af/en/DAB/currency

[11] لمراجعة آراء المحللين، راجع الرابط التالي:

http://www.bbc.com/pashto/afghanistan/2015/08/150818_ma_dollar_rates_increas_in_afghaistan_

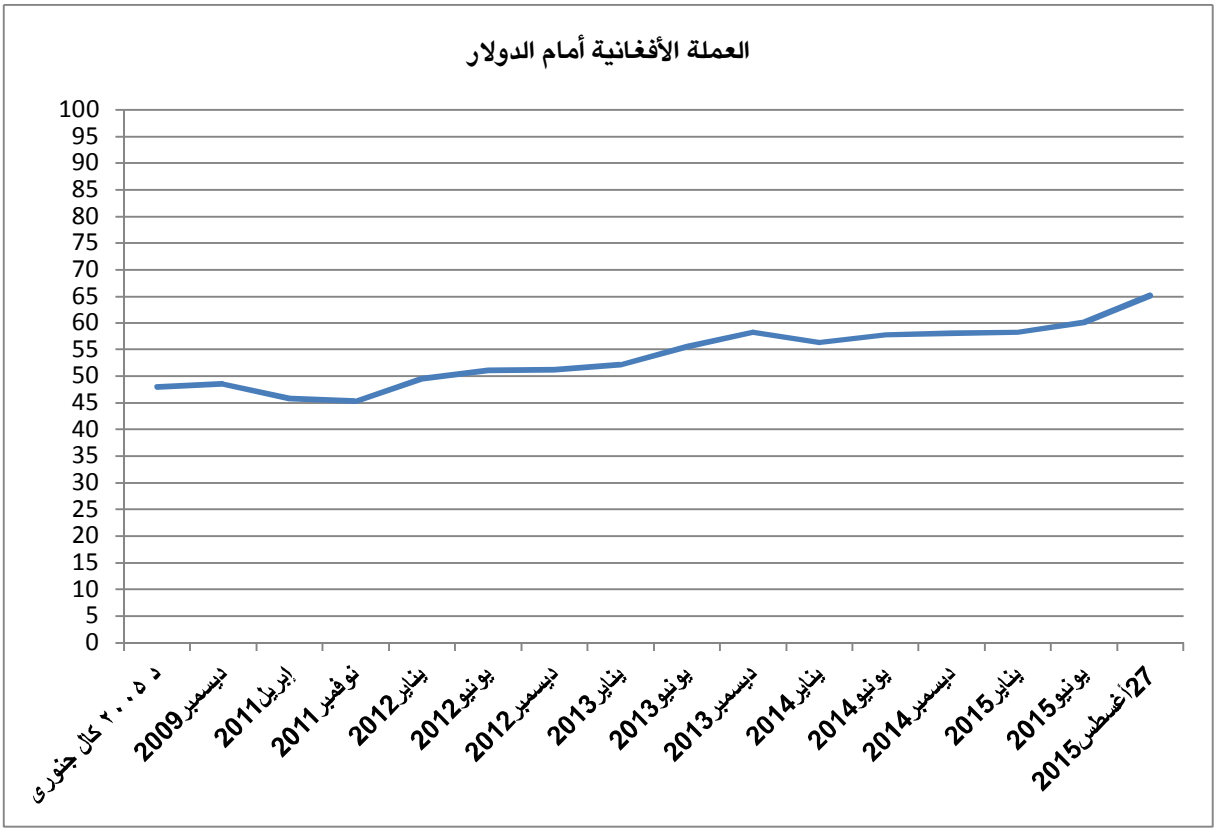

المصدر: موقع البنك الأفغاني المركزي: (http://dab.gov.af/en/DAB/currency)

البطالة

مع عدم وجود أرقام دقيقة حول البطالة في أفغانستان، إلا أن رئيس اتحاد العُمال قال لوكالة "بجواك"، إن 13 مليون شخص يفقدون العمل أو يعملون بأجرة قليلة[12]. هي أرقام يصعب الجزم بها، ومن دون ذلك أيضا، للبطالة ثقل كبير على عاتق الشارع الأفغاني، ويزيد يوميا من أعداد العاطلين عن العمل.

ومن الضروري التعويل على الزراعة مبدئيا من أجل إنهاء البطالة، لأن كثيرا من الأفغان لديهم صلة بالزراعة. ومن جهة أخرى يمكن للمناجم الأفغانية أن تلعب دورا كبيرا في إحداث العمل.

[12] See online: http://www.dailyafghanistan.com/national_detail.php?post_id=127558

عمليات "الماس" شمالي أفغانستان

في الأسابيع الماضية، توجه الجنرال عبدالرشيد دوستم، النائب الأول للرئيس الأفغاني إلى ولاية فارياب شمالي أفغانستان بهدف إبعاد طالبان عن المنطقة. وكان يبدو في البداية أنه يقود القوات المسلحة ويحارب طالبان بدعم منها، ولكنه أمر لم يحدث[13].

فقد أمضى فترة في ولاية جوزجان، وكان يردد بأن هذه الحرب ضد باكستان والمخابرات الباكستانية[14]. وقد اصطحب معه أبنائه إلى ساحة القتال ليلعبوا دروهم بزيء عسكري في الدعاية لصالح دوستم.

ومع هذه الخطوة دُق جرس خطر عودة المليشيا إلى ميدان القتال في أفغانستان، وتعززت رؤية عودة أفغانستان إلى الماضي الأسود، الذي كسر وحدة البلد.

[13] صحيفة ويسا، عدد 78

[14] See online:
http://da.azadiradio.org/content/article/27198552.html

صناعة المليشيا والتجارب الماضية

في آخير أيام من الحكومة الشيوعية في أفغانستان، سادت في أوساط القوات الحكومية حالة من ضعف في المعنويات. لم تكن وقتها لدى القوات الحكومية أي نقص في العتاد، لكنها كانت تُجبرَ على القتال، من دون أي دافع، وتوجهت الحكومة إثر ذلك إلى صناعة المليشيا. في البداية تمت الدعاية بأن هذه المليشيا لن تكون حرة طليقة في قراراتها، وأن الحكومة تراقبها. (وهو ما يردده الآن المسؤولون في الحكومة الأفغانية، ويسمون المليشيا بالشرطة المحلية).

تشكلت المليشيا أيام د.نجيب على أساس قومي، وصلت أخيرا إلى درجة كبيرة واتصلت بالمخابرات الأجنبية، وأسقطوا حكم نجيب ضمن مؤامرة وأجبروه على اللجوء إلى مكتب الأمم المتحدة في كابول.

وهذه المليشيا سببت استمرار الحرب، لتغييرها ولائها من حكومة المجاهدين إلى غيرها.

ضحايا عمليات "الماس"

توجه الجنرال عبدالرشيد دوستم، إثر دعايات كثيرة واستعدادات لازمة، في الأول من شهر "أسد"، للعام الهجري الشمسي 1394، إلى مناطق غير آمنة في ولاية فارياب. وكانت معه في الحملة ألفان من قوات مسلحة على دراجات نارية باسم (قوات الانتفاضة الشعبية).

وواجه سكان قرى ولاية فارياب الحدودية مع ولاية بادغيس هذا الهجوم، وبأن مناطقهم كانت خاضعة لطالبان، تمت سرقة أموالهم ولم تأمن حتى أعراضهم[15].

ويشكو السكان بأن طالبان سيطرت على مناطقهم لضعف القوات الحكومية، وأن السكان العزل لا يمكن أن يقاوموا أمام طالبان، والآن تتعامل معهم قوات دوستم كأنهم هم طالبان.

[15] لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي:
http://da.azadiradio.org/content/article/27204290.html

النزاعات القومية

ويظهر من إقدام هذه القوات على هذا العمل مدى ضعف الحكومة الأفغانية الحالية. فإن طرح الحرب مع طالبان على أساس قومي يضر إلى أبعد الحدود سيادة الحكومة، ويحد من سلطتها. واللافت أن أشرف غني الرئيس الأفغاني كان يوما اعتبر دوستم "قاتل الأفغان" لهذا السبب[16].

لا ينبغي أن نرى بأن الحكومة أبعدت القوات المسلحة المنظمة من هذه الميول، وفي الماضي شكى سكان مناطق بشتوية، بأن الحكومة أرسلت جنودا غير بشتون إلى مناطقهم للعمليات منها مقتل عدد من الشرطة المحلية من قوم "الهزاره"، في ولاية ميدان وردك، وقتل جنود غير بشتون في مديرية "تكاب"، و"أوزبين"، وفي ولاية هلمند وغزني. كلها يجسم خطرا كبيرا، وهو أن الحكومة غيّرت الحرب مع طالبان إلى نزاع قومي لا ينتج إلا عن عداوة بين أقوام البلد.

ذريعة تواجد الباكستانيين

تحدث دوستم في حرب شمال عن مقتل جنرال باكستاني باسم (شيخ)، على يده هو، ليظهر أنها حرب ضد باكستان. وقال إن هذال الجنرال الباكستاني كان مسؤول الحرب في أربعة ولايات هي فارياب، وبادغيس، وسربل، وجوزجان، لكن سكان المنطقة يقولون[17] إن القائد (شيخ)، كان من سكان ولاية فارياب ولا يزال حيا. واعتبر الجنرال دوستم في حوار مع الإعلام مقتل (شيخ)، علامة أن الحرب هي حرب باكستانية ضد أفغانستان.

ونقلت إذاعة "الحرية"، شكاية سكان المحل، من تعامل قوات دوستم، وادعى السكان بأن هذه القوات سرقت من بيوتهم، لكن المسؤولين الحكوميين في ولاية فارياب ينفون ذلك، ويرونها دعايات لطالبان، ومنعوا السكان من الذهاب إلى كابول للشكوى[18].

---

[16] see online:
http://web.archive.org/web/20100103162326/http://ashrafghani.af/campaign/archives/1221

[17] صحيفة ويسا، عدد 78

[18] إذاعة "آزادي"، تقرير بعنوان:«شمارى از اهالى فارياب از افراد مسلح مربوط به جنرال دوستم شكايت دارند»، أي (عدد من سكان فارياب يشكون قوات دوستم المسلحة)، في الرابط التالي:http://da.azadiradio.org/content/article/27204290.html

ونشرت وكالة "بجواك"، من مراسلها في المنطقة تقريرا جاء فيه، بأن قوات دوستم سرقت من بيوت السكان وأحرقت بعض البيوت[19].

كتب صحيفة ويسا عن كبار السن في مناطق خواجه كندو، وشاخ، وكنجك، ودو آبي، وغمي خان كلي، وباشل... بأن أربعة من قادة مليشيا دوستم أثناء الحرب الأهلية وهم (شمال، ونظر محمد، وهاشم مستانه، ونظام)، توجهوا نحو "قيصار"، على دراجات نارية وهاجموا على بيوت السكان وأموالهم وأرواحهم[20].

نتائج عمليات الماس

إن العمليات التي نُفذّت في ولاية فارياب، بزعامة الجنرال دوستم لم تحدث فيها خسارة كبيرة لطالبان كما تمت الدعاية لها، لأنهم غادروا المنطقة قبل ذلك، لكن الضحية الأكبرى كانت المدنيين. تمت سرقة بيوتهم وحرقها.

تجربة حرب العصابات في أفغانستان، تجربة طويلة، وتظهر أن المليشيا يمكنها الاستولى على المناطق لكن الحفاظ على تلك المناطق أمر صعب وشاق، لأنهم يثيرون السكان ضدهم، وبذلك يلتحق السكان مع مخالفيهم.

من جهة أخرى، القوات الداعمة للحكومة (نسمّيها مليشيا او قوات الانتفاضة الشعبية)، لا تطيع أثناء الحرب قيادتها، وقد اشتهرت مليشيا دوستم المشهور بـ"جيلم جم"، أنها يقال لها قبل الهجوم بأن السكان والأموال والأوراح في المناطق التي يسيطرون عليها ستكون في اختيارهم ما فعلوا.

[19] See online:
http://www.pajhwok.com/dr/subscription-required?redirect_from=430329

[20] صحيفة ويسا، عدد 80

الدستور الأفغاني وعمليات دوستم

إن ما فعله دوستم في الشمال مخالفة صريحة مع الدستور الأفغاني. فقد أسند الدستور الأفغاني مسؤولية الدفاع إلى القوات الحكومية، ولا يُسمح بتشكيل أي قوات أخرى بأي اسم. ومن أجل ذلك تمت مشاريع نزع السلاح من غير المسؤولين بمبالغ كبيرة من الدولار، أما الآن لا يسأل أحد عن دوستم، من أين حصلت قواته على السلاح؟ وهم أعضاء حزبه الذين دعموا أشرف غني أثناء الحملات الانتخابية.

بناءً على الدستور يُسمح لتشكيل الأحزاب السياسية في أفغانستان، ولا يُسمح للأحزاب السياسية بأن يكون لها ذراع عسكري، ويُمنع أيضا تأسيس الأحزاب على أساس قومي.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

د. وحيدالله مصلح، نائب مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 747575741 (+93) drwahidm@gmail.com

حكمت الله خُلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com